

زعيتر جال على المرافئ المتضررة من العاصفة؛ لقمة عيش الصيادين تتطلب منا متابعة العمل

تفقد وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر، السبت، مرافئ الصيادين من العورة مرور بعين المريسة وصولاً إلى الأوزاعي، يرافقه المدير العام للنقل البري والبحري عبد الحفيظ القيسي، وذلك للاطلاع على الأضرار التي لحقت بالمرافئ نتيجة العاصفة «يوهان».

جولة زعيتر بدأت من مرافئ الصيادين في الدورة، إذ استمع إلى مطالب الصيادين، ثم تفقد مرافئ عين المريسة- الجبان، يليه مرافئ جبل البحر، بعدها زار مرافئ عين المريسة- المنارة ثم مرافئ الأوزاعي.

وقال زعيتر عقب الجولة: «استكمالاً لزيارتي الطريق البحرية في ضيعة الأضرار والأعمال الجارية، وبناء على توجيهات دولة الرئيس تمام سلام، لوضع تقرير عن الأضرار التي لحقت بالمرافئ والمرافئ البحرية، في مرافئ الصيادين التابعة لوزارة الأشغال، انطلقنا اليوم (أول من أمس)، من مرافئ الدورة، والمرافئ الأخرى، ووجدنا أن الأضرار كبيرة وسترفع تقريراً بذلك». وأضاف: «الأمر الذي لفتني في هذه الزيارة، هو عدم استكمال الأعمال، التي أنجز قسم منها، وسأرفع ذلك إلى مجلس الوزراء، لأنها لم تعد صالحة لعمل الصيادين».

ولفت زعيتر إلى أنه «ستحدد الأضرار على صعيد مرافئ الصيادين الممتدة من الشمال إلى الجنوب، التي تعرضت لأضرار»، مطمئناً الصيادين المتضررين من العاصفة «يوهان» إلى أنه كما انحصرت بالأمس على كوهين، ستنحصر على هذه العاصفة، بمتابعة العمل، وتنفيذ ما هو مطلوب».

وتابع: «في حال لم تستكمل الأشغال لا نستطيع تسقيمتها مرافئ الصيادين، لذلك علينا استكمال هذه المرافئ لنصل إلى النتيجة المرجوة»، شاكرًا «كل الإعلام إلى الخارح، فسوق الدوا في العالم العربي حوالي 27 مليار دولار والصناعة الوطنية في الدول العربية على المستوى المحلي حوالي 56 في المئة، وهناك 40 في المئة من الأدوية ما زالت لا تصنع في الوطن العربي».

وقال أبو فاعور: «نحن نعتبر هذا المصنع مصنعاً وطنياً وإنتاجاً وطنياً، ونحن من الدول القليلة عربياً التي لا يغطي إنتاجها الوطني سوى 5 أو 7 في المئة من حاجة سوق الدواء، بينما هناك دول عربية وصلت إلى 85 و90 في المئة. كل ما أستطيع قوله هو كل الدعم من وزارة الصحة، ليس لهذا المصنع فقط، بل لكل العمال الشبيهة التي تقدم إنتاجاً وطنياً محلياً وتشغل بدا عاملة لبنانية وتقدم إنتاجاً مرموقاً نعتز به، ونأمل أن تكون لدى وزارة الصحة، قريباً، خطة لوضع حد لاحتياجنا من الصناعة الوطنية في الدواء».

تفقد وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر، السبت، مرافئ الصيادين من العورة مرور بعين المريسة وصولاً إلى الأوزاعي، يرافقه المدير العام للنقل البري والبحري عبد الحفيظ القيسي، وذلك للاطلاع على الأضرار التي لحقت بالمرافئ نتيجة العاصفة «يوهان».

جولة زعيتر بدأت من مرافئ الصيادين في الدورة، إذ استمع إلى مطالب الصيادين، ثم تفقد مرافئ عين المريسة- الجبان، يليه مرافئ جبل البحر، بعدها زار مرافئ عين المريسة- المنارة ثم مرافئ الأوزاعي.

وقال زعيتر عقب الجولة: «استكمالاً لزيارتي الطريق البحرية في ضيعة الأضرار والأعمال الجارية، وبناء على توجيهات دولة الرئيس تمام سلام، لوضع تقرير عن الأضرار التي لحقت بالمرافئ والمرافئ البحرية، في مرافئ الصيادين التابعة لوزارة الأشغال، انطلقنا اليوم (أول من أمس)، من مرافئ الدورة، والمرافئ الأخرى، ووجدنا أن الأضرار كبيرة وسترفع تقريراً بذلك». وأضاف: «الأمر الذي لفتني في هذه الزيارة، هو عدم استكمال الأعمال، التي أنجز قسم منها، وسأرفع ذلك إلى مجلس الوزراء، لأنها لم تعد صالحة لعمل الصيادين».

ولفت زعيتر إلى أنه «ستحدد الأضرار على صعيد مرافئ الصيادين الممتدة من الشمال إلى الجنوب، التي تعرضت لأضرار»، مطمئناً الصيادين المتضررين من العاصفة «يوهان» إلى أنه كما انحصرت بالأمس على كوهين، ستنحصر على هذه العاصفة، بمتابعة العمل، وتنفيذ ما هو مطلوب».

وتابع: «في حال لم تستكمل الأشغال لا نستطيع تسقيمتها مرافئ الصيادين، لذلك علينا استكمال هذه المرافئ لنصل إلى النتيجة المرجوة»، شاكرًا «كل الإعلام إلى الخارح، فسوق الدوا في العالم العربي حوالي 27 مليار دولار والصناعة الوطنية في الدول العربية على المستوى المحلي حوالي 56 في المئة، وهناك 40 في المئة من الأدوية ما زالت لا تصنع في الوطن العربي».

وقال أبو فاعور: «نحن نعتبر هذا المصنع مصنعاً وطنياً وإنتاجاً وطنياً، ونحن من الدول القليلة عربياً التي لا يغطي إنتاجها الوطني سوى 5 أو 7 في المئة من حاجة سوق الدواء، بينما هناك دول عربية وصلت إلى 85 و90 في المئة. كل ما أستطيع قوله هو كل الدعم من وزارة الصحة، ليس لهذا المصنع فقط، بل لكل العمال الشبيهة التي تقدم إنتاجاً وطنياً محلياً وتشغل بدا عاملة لبنانية وتقدم إنتاجاً مرموقاً نعتز به، ونأمل أن تكون لدى وزارة الصحة، قريباً، خطة لوضع حد لاحتياجنا من الصناعة الوطنية في الدواء».

البناء

تفقدوا معملاً للأدوية في جدرا تيمور جنبلاط وأبو فاعور افتتاحاً قسمين جديدين في مستشفى سبيلين الحكومي



تيمور جنبلاط يقص شريط الافتتاح في مستشفى سبيلين

الدوائية في منطقة جدرا في إقليم الخروب الذي أنشئ منذ عامين، واطلعا على عمليات تصنيع الدواء والجودة والتقنية العالية المتبعة في عملية التصنيع.

والتقى وزير الصحة بدياية رئيس شركة «أروان» المهندس عبدالرزاق يوسف والمدير العام الدكتور رويدة دهم والموظفين، واستمع إلى شرح مفصل عن سير العمل والإنتاج وتصنيع الدواء ومستلزماته، إلى جانب أوضاع المصنع من النواحي كافة.

وتناول يوسف «خطة المصنع التصديرية وهي تشمل بناء ثلاثة مصانع في المكان عينه على مساحة الأرض التي تبلغ 17 ألف متر مربع»، لافتاً إلى أن أدوية المصنع «سجلت في لبنان بفضل وزارة الصحة ودعم الحكومة». وقال: «أخذنا موافقة من مجلس الوزراء بدعم الاستمرار، وحتى الساعة تم تسجيل 30 نوعاً من الدواء، وتم التصدير إلى الدول التي تقبل بتسجيل لبنان كمرحلة أولى من دون إجراءات إعادة التسجيل، ومنها عدد من دول الخليج وسورية

برعاية رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط، ممثلاً بنجله تيمور، افتتح وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور قسم جراحة اليوم الواحد، في مستشفى سبيلين الحكومي، الممول من جمعية الصداقة اللبنانية- المصرية لرجال الأعمال، وقسم العناية الفائقة الممول من النائب علاء الدين ترو.

وأكد أبو فاعور «أن واجبنا حكومة تقديم كل دعم للمستشفيات الحكومية، وخصوصاً تلك الناجمة، ويجب أن يتوقف في مكان ما الابتزاز الذي تمارسه بعض المستشفيات الخاصة، فمال الدولة يجب أولاً أن يذهب إلى مؤسسات الدولة، وسقوف المستشفيات يجب أن تكون الأولية فيها لمستشفيات الدولة، لأنه للأسف في بعض المستشفيات، ولا أعم، هناك ابتزاز منظم يجري في حق المواطن اللبناني، ولا ملجأ لهذا المواطن إلا في المستشفيات الحكومية».

كما تفقد جنبلاط وأبو فاعور مصنع «أروان» للصناعات

موظفو مستشفى بيروت الحكومي

يغلقون مدخل الطوارئ ابتداءً من اليوم

أعلن موظفو مستشفى بيروت الحكومي إغلاق مدخل الطوارئ بشكل كامل وذلك ابتداء من صباح اليوم، ودعا رئيس مجلس النواب والحكومة وزير الصحة «إلى النظر في أمرهم وأمر مستشفى القزعة على حد سواء لمؤازرة الموظفين ولتحمل مسؤولياتهم الوطنية المتعلقة بصحة المواطنين بشكل مباشر».

وأصدرت لجنة الموظفين في المستشفى بياناً جاء فيه: «إن لجنة الموظفين وبعد تأخر تسديد رواتب الشهر المنصرم حتى هذه اللحظة من دون وجود أية بوادر حلحلة لروح في الأفق، وبعد الوجود المتكررة التي تلقيناها حول تسديد الرواتب خلال الأيام الماضية والتي لم تصب الهدف، قد اتخذت مجبرة القرار ببدء الخطوات التصعيدية التي تهدف إلى إيصال الصوت لمن يعينهم الأمر عبر الطرق التي تراها مناسبة، وتوجيه الرسالة بأن القضية بهذا بمسألة الراتب ولا تنتهي قبل تحقيق المطالب المحددة للموظفين والنظر في إجحاف اللاحق بهم وغياب أية تأمينات أو حوافز أو حقوق يتمتع بها العاملون الزملاء كافة في القطاع العام، بعد كل هذه السنوات من العمل المضني وفي أصعب الظروف».

وأضاف البيان: «إن لجنة الموظفين تدعو جميع

الحرب، كما واجهت اليريرة السورية ضغوطاً ناجمة عن مضاربة شرسة وقذرة، هدفها إضعاف الاقتصاد السوري ومحاولة إحداث انهيار فيه، واستخدام الاقتصاد كسلاح يضاف إلى أسلحة الإرهابيين، فعمدت أسواق مجاورة إلى المضاربة باليرة، وكان ما أعلنه البنك المركزي منذ فترة قصيرة، عن نيته التدخل في سوق بيروت ناجماً من معرفته الأكدية بالأسلحة السبيلي الذي تلعبه هذه الأسواق ضد اليرة السورية، في محاولات مستميتة لضغط عليها، إذ تجد اليرة السورية نفسها بين مطرقة المضاربين في سوق العملات أو من أسماهم مهايتير محمد رئيس وزراء ماليزيا بهطفاً الطريق»، وسدان السياسات الحكومية البعثرة وغير الكفوءة والقاصرة عن فهم ما يجري فعلاً، وفي ظل وجود طبقة من التجار الذين لا يهمهم سوى الربح أولاً وأخيراً، وما يقاوم الوضع سواء، هو لجوء مزيد من الناس إلى التعامل بالدولار بدلاً من شراء صرفاً في حالة بيع وشراء الأصول الثابتة، كظاهرة تفسر ضعف الثقة بالعملية المحلية».

اليوم وفي بدايات الشهر الثاني من عام 2015، يصل سعر الدولار إلى ما يزيد عن 230 ل.س.، وثمة أسئلة مهمة، تدور في رأس المواطنين السوريين وتبحث عن إجابات، السؤال الأول، ألا يمكن للسياسات النقدية أن تغفل شيئاً حيال إحداث استقرار في سعر اليرة؟ السؤال الثاني، ماذا عن السياسات الاقتصادية والمالية، وما هو دورها في هذا الإطار؟ والسؤال الثالث، أليس هناك أي جوانب إيجابية لانخفاض سعر اليرة مقابل الدولار؟

في الإجابة عن السؤال الأول، وللإنصاف يجب أن نذكر، أن المصرف المركزي قام بجهود كبيرة من أجل الحفاظ على سعر اليرة، وبما أن أدوات المصرف المركزي محدودة بالتدخل في جانب العرض (عرض الدولار) مقابل الطلب، فكانت جلسات التدخل في الأسواق، والتحكم بسعر الفائدة، التي وعلى رغم ارتفاعها بقيت في حدود هي أدنى بكثير من كلفة الأموال الحقيقية وهبوط أسعار اليرة، لذلك لم تسهم أسعار الفائدة في إحداث استقرار في سعر العملة المحلية، وعلى رغم أن النتائج لم تكن إيجابية تماماً، ولم تؤثر في سعر الصرف بشكل سداد كما أراد السوريون، ولكنها أفضل بكثير مما لو لم يتدخل المركزي.

لعل القرار الإسوأ خلال أكثر من ثلاث أعوام خلال الأزمة، تمثل في منح التجار تسهيلات ائتمانية باليرة السورية، مقابل إبداعات بالدولار والعملات الأجنبية الأخرى في المصارف، هذا حتى للمبتدئين وأضح أنه محاباة للتجار ومنحهم تسهيلات من دون إلزامهم باقتناء اليرة، بل يتعاملون بالعملية المحلية انخفاص عن التسهيلات الائتمانية وهم يعدون من الأخطار، إضافة إلى إضعاف الطلب على اليرة.

السؤال الثاني، والحديث عن العوامل والسياسات الاقتصادية، فإن أهم العوامل الاقتصادي، في اختلالات سعر اليرة السورية هو حصول الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي، كنتيجة لانخفاض الإنتاج للسلع الصناعية والزراعية والخدمات المنتجة في البلد، بسبب خروج الكثير من المنشآت الإنتاجية من العمل، فقد بلغ الناتج المحلي لعام 2013 نسبة 41 في المئة من إجمالي الناتج المحلي لعام 2010.

العامل الثاني: خروج الرساميل السورية من البلد، والعامل الثالث: العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول الغربية ظمًا وعدواناً على الشعب السوري.

بيشما يتعلق العامل الرابع بالسياسات المالية للدولة، وانخفاض وارداتها من الفوائض الاقتصادية والنزوات الطبيعية التي تمتلكها بسبب سيطرة الإرهابيين عليها، والإيرادات المتحصلة من الضرائب والرسوم بسبب ضعف النشاطات الاقتصادية في البلد، ولا بد للسلطات والهيئات ذات العلاقة من تطوير وإعادة ميكة الإيرادات العامة للدولة لتتمكن من إقرار موازنات توسعية، وزيادة الإنفاق العام، بما يؤدي إلى تحفيز الدورة الاقتصادية.

أما في الإجابة عن السؤال الثالث، فإن الجوانب الإيجابية الوحيدة لانخفاض سعر اليرة، تكمن في تحفيز الإنتاج الوطني، إذ يشكل فرصة ذهبية للمنتجات المحلية لتنافس في الأسواق المحلية والخارجية، وإمكان التصدير للسلع السورية التي ستتمكن من المنافسة في الأسواق الخارجية، إذا ما تم اتخاذ ما يلزم من الإجراءات والتدابير لتشجيع المنتجين المحليين على الإنتاج.

أخيراً، لا بد من القول، أن تمكن المنتج المحلي واتباع سياسات حسنة له في هذه الظروف، ويقام يستعيد الاستثمار السوري عاقبته، والإنجازات الميدانية للجييش على الأرض، هي العوامل الأكثر أهمية في إعادة الثقة باليرة السورية.

على حالته»، داعياً «المسؤولين المعنيين، وخصوصاً وزير الأشغال والزراعة إلى العمل على إصلاح الجدار المتصدع وإنجاز مشروع تطوير وتأهيل المرفأ في شكل نهائي على غرار مرافئ لبنان كافة».

وأمل حافظه: «تطبيق القوانين لجهة حماية الصيادين من مزاحمة الأسماك المستوردة والتي تدخل لبنان في شكل كبير، الأمر الذي أثر سلباً في أوضاع الصيادين».

الأشغال العامة والنقل غازي زعيتر «بالاهتمام بمرافئ صيادي الأسماك في العدة بعد التصعد الكبير الذي الحقته العاصفاتن الأخيرتان بجدران المرفأ».

ولفت إلى أنه جرى تخصيص مبلغ 600 مليون ليرة لبنانية للمرفأ بحسب ما أبلغنا الوزير السابق محمد الصفي إبان توليه مهام وزارة الأشغال إلا أنه حتى الساعة لم يتغير شيء على أرض الواقع وما زال المرفأ



سوق السمك في العدة

طيارة توقع أن يتجاوز الدين العام الثمانين مليار دولار نهاية 2015

لبنان وتدفع بهذا الكم من التنازحين إلى أرضه لمنافسة اليد العاملة اللبنانية، وبالتالي زيادة نسبة البطالة التي فاقت اليوم 25 في المئة بتأكيد الإحصاءات الرسمية، وانخفاض أسعار المنتجات النفطية، وضع استراتيجيات اقتصادية متطورة تركز على التوظيف والاستثمار في القطاعات المرحة وتلظ سبل النهوض بالمتخلفة مع إعطاء الأولوية لاستخراج الثروة الغازية التي يملكها لبنان براً وبحراً، وخصوصاً إذا ما تبين أن أسعار برميل النفط لن تعود في الحقة المقبلة إلى الارتفاع مجدداً إلى ما كانت عليه».

وتوقع طيارة: «أن يتجاوز الدين العام في ظل هذا المسار التراخي عبء الثمانين مليار دولار مع نهاية هذه السنة، وخصوصاً إذا ماضيفت إلى ذلك الدين وتكلفة التنازحين السوريين وعجز الموازنة العامة».

رأى رئيس تجمع «يو تي سي» العالمي للمحاسبين القانونيين الدكتور أسامة طيارة «أن المؤشرات المالية تؤكد أن الانطلاقة الاقتصادية لعام 2015، لن تكون أفضل من الأعوام الثلاثة السابقة التي اتسمت بالبطء والجمود، على رغم التوقعات بإمكان أكبر للحركة التجارية بعد ردف القطاعين الزراعي والصناعي بفروض ميسرة وهدومة».

وقال طيارة في بيان: «نحن لا نسوق هذا الكلام من باب التشاؤم، إنما من أجل العمل على إعطاء جرعات إضافية للدورة الاقتصادية لتسريع حركتها ونشاطها، وخصوصاً أن أزمنة كثيرة قد تعيق نشاطها، وفي مقدمها تصاعد الحركة الطلبية في غير مؤسسة، الأمر الذي يدفع مسجلاً نتيجة 50 في المئة في العام في مؤشر الناتج العالمي لعام 2015، مسجلاً نتيجة 50 في المئة في مؤشر الناتج العالمي للمؤشر المذكور. وفي التفاصيل، سجل لبنان نتيجة متدنية (34 في المئة) في مؤشر نوعية الحياة وهو أدنى معدل في المنطقة».

من جهة أخرى، حل لبنان في المرتبة الثانية في مؤشر الصحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مسجلاً نتيجة 69 في المئة عام 2015.

لبنان يحتل المرتبة الثانية في مؤشر الصحة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

العالمي لعام 2015، مسجلة نتيجة 82 في المئة، وذلك في ظل الأداء الاقتصادي الصلب والتعافي الاقتصادي الجيد مقارنة بالبلدان الأوروبية الأخرى، إضافة إلى صلابته القطع المصرفي والذي يساهم في تحسين نوعية حياة السكان. وحلت النروج وأستراليا وإيسلندا في المرتبة الثانية والثالثة والرابعة بالتالي، بحيث يتمتع كل من تلك البلدان بقطاع خدمات متطور ونجته تحتية متقدمة وناتج محلي إجمالي مرتفع للفرد الواحد.

على صعيد إقليمي، تصدرت قطر لائحة الدول في المنطقة في مؤشر النقا العالمي عام 2015، كما احتلت المرتبة 21 في العالم مسجلة نتيجة 70 في المئة في

أورد التقرير الاقتصادي الأسبوعي لبنك الاعتماد اللبناني، تقرير شركة «ناتكسيس» حول النقا في العالم لعام 2015 بعنوان «تقييم الرعاية في النقا حول العالم». ويهدف هذا المؤشر إلى شرح إحصاءات تتعلق بقدرة البلاد على تقديم خدمات تلبية توقعات وطموحات المتقاعدين. وبحسب التقرير، تتمتع البلاد التي تصدرت اللائحة باقتصاد صناعي متقدم جداً، وقطاع مالي حديث وسياسات حكومية تتضمن خدمات اجتماعية وصحية لسكانها واستثمارات مهمة من قبل القطاع العام في البنية التحتية والتكنولوجيا.

وحلت سويسرا في المرتبة الأولى في العالم في مؤشر النقا

مواعيد

● يعقد وزير الاقتصاد والتجارة آلان حكيم مؤتمراً صحافياً، عند الحادية عشرة صباحاً في مكتبه في الوزارة، يعلن خلاله موقف الوزارة في ما يخص ملف مكافحة الغش والاحتيال، وحماية المستهلك، في موضوع البزيرين والمازوت.

● برعاية رئيس الحكومة تمام سلام، يُعقد عند العاشرة عشرة ظهراً مؤتمر صحافي لإعلان اليوم الاتحاد العمالي العام إلى المطالبة بزيادة الأجور والرواتب مع اتساع مساحة الضائقة الاقتصادية».

وشكر «محاولات مصرف لبنان تحفيز حركة التسليفات من خلال ما قدمه وسيدقمه للمصارف من مبالغ تفوق المليارين ونصف المليار دولار». وإذ توقع: «أن نشهد الحركة الاقتصادية بعض الشيء»: رأى: «أن الأمر غير كاف في ظل التعديات العسكرية والاقتصادية لغير الجوار، وخصوصاً الحرب السورية التي تسحب على

السفيرة على العمل على إزالة هذه العقبات وكانت متجاوبة مع كل الطروحات، مؤكدة العمل على تعزيز العلاقة بين كندا ولبنان في مختلف المجالات لاسمياً التجارية والاقتصادية، وخصوصاً أن في كندا جالية لبنانية كبيرة وهناك كنديون متحرون من أصول لبنانية، نبوؤوا مناصب مهمة في الدولة، مشيدة بدور هذه الجالية».

سفيرة كندا التقت تجمع

رجال الأعمال اللبنانيين - الكنديين

استقبلت سفيرة كندا في لبنان ميشال كاميرون في مقر السفارة، وفداً من تجمع رجال الأعمال اللبنانيين، الكنديين، برئاسة جلال أوعاش، الذي أوضح: «أن الزيارة هي للتعرف وجرى خلالها البحث في مشروع مسودة العمل المشترك للبنان التجاري بين كندا ولبنان». وقال: «تطرقنا إلى العقبات التي تواجه المستوردين من كندا، وشذنا مع